رهانات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بين المتطلبات الداخلية وتفاعلات العولمة

The stakes of achieving sustainable development in Algeria are between Internal requirements and globalization interactions

نصير خلفة، أستاذ محاضر "أ"
جامعة ابن خلدون تيارت (قسم العلوم السياسية – كلية الحقوق والعلوم السياسية)

تاريخ الارسال2019/11/11– تاريخ القبول 2020/01/13– تاريخ النشر2020/01/29

ملخص البحث

من خلال هذا المقال تم تسليط الضوء على تحليل واقع ظاهرة التنمية المستدامة بأشكالها ومظاهرها المتنوعة في الجزائر مع التركيز على أهم المقاربات الدولية والإقليمية في تحقيقها، فهدفها تحقيق الاستقرار والأمن المجتمعي للأجيال القادمة بمختلف مستوياته من خلال ارتباطها و اقترانها بالأبعاد السياسية، الاقتصادية، الإدارية وحتى الاجتماعية والثقافية، إن وجود مثل هذه التحديات حول التنمية المستدامة، يدفع بالباحثين إلى ضرورة البحث و تشخيص أُطر هذه الظاهرة، فهي ما زالت تطرح تحدياتها على الدول النامية بالدرجة الاولى.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ الآليات السياسية، البعد البيئي؛ الأمن المجتمعي.

Abstract:

Through this article, the analysis and study of the reality of the phenomenon of sustainable development in its various forms and manifestations is highlighted in Algeria with a focus on the most important international and regional approaches to achieving sustainable development.

Sustainable development aims to achieve social stability and security for future generations at all levels through their association with political dimensions, Economic, administrative and even social and cultural, the existence of such challenges on sustainable development, pushes researchers to the need to research and diagnose

the frameworks of this phenomenon, it continues to pose its challenges to countries, and specifically on the And developing countries.

key word; Sustainable development; political mechanisms; environmental dimension; community security.

مقدمـــــة:

يُعتبر موضوع التنمية بشتى أشكالها من المواضيع الحيوية التي لها أهمية كبيرة، حيث تصدى له الكثير من المفكرين والخبراء والباحثين والدارسين، إلا أن هذا الموضوع يُمثل الحاضر الذي نعايشه والمستقبل الذي نتجه إليه، فهذا الموضوع يحظى باهتمام متزايد على المستوى الوطني والدولي خاصة منها جدول أعمال القرن 21 الذي نص على فصل كامل في مجال التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة.

في هذا السياق أدت المشاريع التنموية التي قام بها الإنسان في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية إلى إحداث الكثير من التغيرات والآثار التي ألحقت أضرار كبيرة بالبيئة، وإزاء هذه المشكلات والمخاطر البيئية عقد عدة مؤتمرات ومنتديات لمناقشة هذه القضايا التي تهم المجتمع الدولي، ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل من ابرز هذه المؤتمرات والذي عالج هذه القضايا، وبرزت معه فكرة التنمية المستدامة كهدف لحفظ حقوق الأجيال القادمة.

لقد ارتكز مفهوم التنمية المستدامة بالدرجة الأولى على تحقيق تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على الأخص، ولكن مثل هذا التغيير لا يمكن أن يتم من خلال السلطات الحاكمة، بل من خلال التنظيمات الشعبية والاجتماعية الذاتية والتعاون بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

تماشيا مع هذا الواقع، سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى مسايرة مختلف التحولات السياسية والإقليمية والدولية خاصة في ظل تفاعلات العولمة وتداعياتها، وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، وبطبيعة الحال لا يتحقق ذلك إلا بالأخذ بمؤشراتها والمتمثلة في التمكين، العدالة في التوزيع، التعاون، الأمن الشخصي، الاستدامة.

وفق المعطيات السابقة، سيتم مناقشة وتحليل إشكالية وواقع تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات والأبعاد، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات بدورها لا تلامس النوعية والجودة إلا في ظل نظام حكم سليم للدولة، والتي يرتبط مباشرة بآليتي الشفافية والمساءلة، وفي هذا السياق تأتي إشكالية هذه الورقة البحثية كالآتي:

ما هي رهانات ومستقبل التنمية المستدامة للجزائر في ظل المتطلبات الداخلية وتفاعلات العولمة؟

بناءا على هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية ومنها:

- مالمقصود بالتنمية المستدامة؟ وما هي أهم إشكالات تحقيقها في الجزائر؟
- ما مستقبل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في ظل تفاعلات العولمة؟ وما هي البدائل الممكنة لتحقيق هذه الغاية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين:

تم تسليط الضوء في المحور الأول على أهم الأطر المفاهيمية والنظرية للتنمية المستدامة، وفي المحور الثاني تم التطرق إلى واقع آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وفي المحور الثالث تم تقديم مجموعة من البدائل المستقبلية للتنمية المستدامة في الجزائر على ضوء تفاعلات العولمة.

أولا:مدخل مفاهيمي ونظري للتنمية المستدامة

يمكن القول أن التنمية المستدامة عملية شاملة لتلبية احتياجات البشر في الوقت الحالي وتحسين ظروف المعيشية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، ترتكز على ثلاث أركان مترابطة وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وفكرة التنمية المستدامة تم التصديق رسمياً في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو عام 1992، حيث أدرك القادة السياسيين أهمية التنمية المستدامة.[1] لكن قبل تشخيص واقع هذه الظاهرة وتطوراتها لابد من تقديم أهم الأطر المفاهيمية والمعرفية الخاصة بها على النحو التالي:

1- مفهوم التنمية المستدامة

لقد كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً جديداً إذ انه ولأول مرة يتم التطرق إلى الاحتياجات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية في تعريف واحد، وإندماج هذه الأبعاد الثلاثة في عملية إتخاذ القرار بحيث يصبح هدف المردودية الإقتصادية مرتبطاً ومقترناً بالحفاظ على البيئة الطبيعية، مرهونا بتحقيق العدالة الإجتماعية ويؤكد تقرير بروتلاند على الإرتباط الوثيق بين هذه الأبعاد،بحيث لا يمكن تطبيق إستراتيجية تنمية مستدامة دون دمج هذه المكونات.[2]

يُمكن القول اذاً أن أي تنمية مستدامة تتطلب تحسين لظروف معيشة جميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، التنمية الاجتماعية.ومن أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

انطلاقاً من هذا تُعرف التنمية في أصلها بأنها ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر فطرية في البيئة (تراكيب و بنيات جيولوجية ...) إلى ثروات، أي إلى سلع و خدمات تقابل حاجات الإنسان، هذا التحويل يعتمد على جهد الإنسان و ما يوظفه من معارف علمية و ما يستعين به من أدوات ووسائل تقنية، التنمية هي

تغيير في البيئة يهدد توازنها الفطري، و يصل إلى درجة الإضرار إذا تجاوز قدرة الفطرة البيئية على الاحتمال و قدرتها على استعادة التوازن و رأب التصدعات. ومن هنا ظهرت أهمية التنمية المستدامة كمفهوم جديد[3].

كما عرفت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1987 بأنها تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية–ريو دي جانيرو1992 بأنها إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد وتحسينها لكي تمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة افضل[4].

والاستدامة تعني التواصل والاستمرارية، حيث لا معنى لأي نشاط تنموي لا يكتب له الاستدامة بحيث تستفيد منه الأجيال القادمة[5]، وبهذا المعنى تعرف التنمية المستدامة أيضاً بأنها عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته[6]. كما يتطلب تحقيق تنمية مستدامة توافقاً منظومياً كما يلي:

- ✓ نظام سياسي:يضمن مشاركة فعالة للمواطنين في اتخاذ القرار.
- ✓ نظام اقتصادي:يمكن تحقيق فائض ويعتمد على الذات.
- ✓ نظام اجتماعي:يتوافق مع خطط التنمية وأساليب تنفيذها.
- ✓ نظام إنتاجي: يلتزم بالبعد البيئي في مشروعاته.
- ✓ نظام تكنولوجي:يمكن بحث حلول لما يواجهه من مشكلات.
- ✓ نظام إداري:مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي

بحيث تعمل هذه النظم بشكل منظومي متناغم ومتزامن من اجل هدف رئيسي تنجح معاً في تحقيقه، إذا ينبع مفهوم التنمية المستدامة من التنمية الاقتصادية للبيئة، وهو يولي أهمية للتسيير العادل والفعال للموارد الطبيعية، ويجعل التنمية الاقتصادية تستجيب للعدالة الاجتماعية والحذر البيئي[7].

كما ترى اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقريرها المعنون " بمستقبلنا المشترك " إلى" أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولاً إلى المستقبل البعيد". و التنمية المستدامة حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 تعمل على "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[8].

إذا وكتعريف إجرائي فالتنمية المستدامة هي عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبيا في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم، كما تعني أيضا عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة:نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي، تتضمن التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد :

أ- البعد الوطني:بين مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق

ب- البعد العالمي، فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية.

ت- البعد الزمني:يخص مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.

2- **أبعاد التنمية المستدامة**

تبنى مؤتمر 1992 (ريو دي جانيرو – قمة الأرض) فكرة التنمية المتواصلة، و جعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي والعشرين، وأصبحت الفكرة محور الحديث في كامل المجتمع، و برزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي، في الصناعة والزراعة وغيرها، وتتصل بالمناهج الاقتصادية التي يجري عليها حساب المأخوذ والمردود[9].ويمكن إيجاز أهم أبعاد التنمية المستدامة فيما يلي:

أ- **الأبعاد الاقتصادية:** يعين البعد الاقتصادي للتنمية المستديمة الانعكاسات الراهنة و المقبلة للاقتصاد على البيئة، إنه يطرح مسألة اختيار و تمويل و تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.توفق التنمية المستديمة بين هذين البعدين، ليس في أخذها بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب، بل بتقديرها

لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة و بين الأفعال البشرية كذلك.
تمنح التنمية المستديمة، باعتبارها مؤسسة على التآزر بين الإنسان و البيئة، الأفضلية للتكنولوجيات، و المعارف والقيم التي تضع في الأولية الديمومة الكبيرة. تدافع التنمية المستديمة عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حسابها على المدى البعيد، التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية، الطبيعية والنباتية[10].

ب- الأبعاد الاجتماعية: في مجال الوسائل الاجتماعية تبرز فكرة التنمية المستدامة ركيزة أساسية في رفض الفقر والبطالة والتفاوت البالغ بين الأغنياء و الفقراء، العدل الاجتماعي أساس الاستدامة، يقتضي هذا عدة أمور ينبغي أن يجد المجتمع سبله إليه[11]:

1. فكرة **العدالة الاجتماعية** تتضمن العدالة بين الناس و الأخذ بيد الفئات المستضعفة، و العدالة بين الأجيال حتى يقال أن مابين أيدينا من ثروات طبيعية هو ملك الأبناء و الأحفاد و ينبغي أن نصونه ليرثوه سليما خصب العطاء.

2. فكرة **تنمية البشر** وسعت معنى التعليم ومراميه، في كل عام يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا عن " التنمية البشرية " التي تقاس بمعايير تنموية وإقتصادية وإجتماعية، و يصنف التقرير دول العالم درجات حسب نجاحها في تحقيق التنمية البشرية، و المؤسف أن الدول العربية تقع في ذيل الدرجات و السؤال المطروح : هل تخرج مؤسسات التعليم أفراد قادرين على الإسهام الإيجابي في التنمية والتقدم الاجتماعي، أم تخرج أعباء إجتماعية تذهب إلى ساحات البطالة لا إلى سوق العمل، فالتنمية المتواصلة تطلب منا أن نعيد النظر في نهج التعليم و أساليبه و مؤسساته.

3. من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المتواصلة **مشاركة الناس**، المشاركة الفاعلة في مراحل التخطيط و التنفيذ للتنمية الوطنية، و تعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي، وهي جوهر الديمقراطية، فغياب هذه الأخيرة يحرم الناس من المشاركة و كأنما يعفيها من المسؤولية، وفي هذا ما يعطل قدرتهم على الأداء، المنظمات الأهلية

و المؤسسات غير الحكومية من أدوات المشاركة الجماهيرية، برامج الإعلام و الإرشاد الصحيحة تبصر الناس بأدوارهم وترشدهم إلى مناط الفعل النافع و الإسهام الإيجابي في تحقيق التنمية المتواصلة.

5. تستكمل الوسائل الاجتماعية بضبط السلوك الإستهلاكي للناس، و قبول حدود رشيدة تبعد عن حد الإسراف و لا تحرم من الغذاء الراشد، الأوضاع الحالية و خاصة في مجتمعات الوفرة، أقرب إلى حدود الإسراف غير الرشيد، حيث الزيادة في قدر الاستهلاك و ما يتبعها من زيادة في كمية المخلفات.

ج- **الأبعاد التكنولوجية:** وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.[12]

د.البعد البيئي: يعتبر البعد البيئي أعمق وأهم عنصر في التنمية المحلية المستديمة ، ويتمثل في تأكيد التنمية المحلية المستديمة على مبدأ الحاجات البشرية، سواء كانت حاجات الأجيال الحالية أو القادمة، هذه الحاجات تسبع عن طريق استغلال الموارد الطبيعية المحدودة والنادرة والتي يجب استغلالها بطريقة عقلانية ورشيدة. فلك إستراتيجية تنموية محلية يجب أن تراعي القيود الطبيعية ومحدودية موارد الطبيعة، وأن تحافظ على الحقوق البيئية للأجيال القادمة[13].

ثانيا:استراتيجيات الجزائر في مجال تحقيق التنمية المستدامة

لقد عملت الجزائر وعلى غرار بقية الدول على إدماج الأقاليم في التنمية المستدامة،حيث أن مصادقة الدول على جدول أعمال القرن الواحد والعشرين في ريو،ساهم في تشجيع إنشاء لجان وطنية للتنمية المستدامة، فالهيئات المحلية هي

أيضا كانت مدعوة إلى ترجمة مخطط النشاطات على مستواهم بإدماج مبادئ جدول القرن الواحد والعشرين. ويمكن اختصار تلك البرامج فيما يلي:

1- البرامج المحلية للتنمية المستدامة

لقد كانت الجزائر من بين الدول التي طبقت كثيرا الاستراتيجيات لمكافحة الفقر والحفاظ على البيئة من اجل تحقيق تنمية مستدامة، لكن كثير من هذه التجارب واجهت ظروفا صعبة داخلية وخارجية، كالمديونية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري، والعشرية الصعبة التي غاب فيها الأمن والاستقرار.وكان لارتباط الجزائر ببرنامج إعادة الجدولة التي يفرضها صندوق النقد الدولي اثر هام في تقليص الاهتمام بالسياسة الاجتماعية ومع ذلك فقد حاولت قدر الإمكان الحفاظ على البيئة الاقتصادية للمجتمع[14]، وفيما يلي أهم برامج التنمية المستدامة محليا وعلى النحو التالي:

أ – الأجندة 21 :تعتبر المقولة "التفكير الشمولي والتصرف المحلي"فكرة مبسطة، ومختصرة جدا بعبارة اليوم وهي جد مشهورة، التي تذكرنا بأن كل تطلع وتوجه نحو التنمية المستدامة على المستوى الدولي، يجب أن يكون متبوعاً بنشاطات حقيقية على المستوى المحلي، مهما تكن النتائج تبقى الهيئات المحلية والإقليمية فاعلين لا نقاش حولهم من أجل التنمية المستدامة لتصدى لمشاكل معقدة ومركبة يوميا سواء مشاكل ذات طبيعة اقتصادية، بيئية اجتماعية أو تنظيمية، فالهيئات المحلية لديها مسؤوليات هامة.[15]

لقد أصبح على الجماعات المحلية أن تعتمد على هذا الجدول للأعمال- الذي يضم حوالي 2500 توصية – لإعداد أجندة محلية مبنية على نظرة شمولية وفحص دقيق لداخل الوحدة المحلية[16]

فالنشاطات ودور المساهمة المحلية هي أكثر فأكثر معترف بها من طرف الهياكل والهيئات الدولية،كأنها أحد المفاتيح المساعدة على التنمية وتأخذ بعين الإعتبار مصالح الأجيال القادمة،بمعنى ترتبط بتسيير وتنظيم محافظ على الأقاليم والبيئة.[17]

كما ذُكرت الهيئات المحلية في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بري دي جانيرو عام 1992،في إطار الفصل الثامن والعشرين لجدول أعمال القرن الواحد والعشرين من أجل تجسيد برنامج جدول أعمال القرن الواحد والعشرين[18] على مستواهم مدمجون مبادئ التنمية المستدامة،عن طريق آلية التشاور مع المواطنين ومن خلال ذلك،نتج ميلاد جدول أعمال الواحد والعشرين المحلية، وقد إنضمت منذ مؤتمر الأرض لري ودي جانيرو أكثر من 200 سلطة محلية التي قد إلتزمت في جدول أعمال الواحد والعشرين في أوروبا،اليابان،الصين، إستراليا.[19]

ب-الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة[20]:

أعدت الجزائر إستراتجية وطنية للتنمية المستدامة كان من فصولها الرئيسية تمكين الجماعات المحلية من تفعيل دورها في هذا المجال وإعداد الأجندة 21، وهو ما تبلور في صدور "الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة"في إطار المخطط الثلاثي 2001- 2003[21]،الذي من أهدافه توضيح وتحديد الأعمال التي يجب أن تقوم بها السلطات البلدية من أجل الحفاظ على بيئة ذات نوعية، وإشتمل الميثاق على ثلاثة أجزاء:الإعلان العام للنوايا والإلتزام الأخلاقي للمنتخبين، إعداد المخطط المحلي للعمل البيئي(الأجندة 21)، المؤشرات الخاصة بتقييم البيئة.[22]ورغم أن بنود وتوجهات الميثاق البلدي تسير على درجة عالية من التطلعات في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة،إلا أنه يدخل ضمن الإلتزام الأخلاقي والعضوي إذ لا يحمل طابع الإلزام القانوني ما يفسر إعراض الغالبية الساحقة من البلديات.

ج ــ مخطط تهيئة الولاية:الذي يدخل ضمن السياسات المحلية للتنمية والتهيئة المستدامة في بعدها الحضري ويندرج تحت إطار المخطط الوطني والجهوي لتهيئة الإقليم والمزمع تنفيذه على مرحلتين[23]:

- من 2007 إلى 2015 أين تقوم الدولة بتهيئة المنشآت القاعدية الكبرى والمصالح العامة ذات المنفعة الوطنية.

- من 2016 إلى 2025 أن يفتح المجال أمام المبادرات المحلية ويقتصر دور الدولة على التنظيم.

د ــ برامج التنمية المحلية:في إطار محاولاتها لإعداد إستراتيجية متكاملة لتحقيق التنمية المحلية ومنها الوطنية، عرفت الجزائر نوعين من البرامج التي تجعل من البلدية القطب القاعدي للوصول إلى ذلك متمثلة في:

1ـ برامج التجهيز والتي تنقسم إلى:

أـ المخطط البلدي للتنمية:المخطط البلدي لتنمية هو برنامج الدولة ذي التسيير اللامركزي الأكثر إستعمالا منذ 1974،ويتعلق بإستثمارات التنمية لصالح البلدية في إطار التوجهات الوطنية للتنمية وقوانين المالية،من قبل الدولة ضمن ميزانية التجهيز المحددة لنفقات الدولة السنوية.[24] الذي يمثل المرجع للسياسات التنموية البلدية،وهو ذو طابع محلي،يعد من طرف البلدية حسب نص المادة 86 من قانون رقم:08/90 المتعلق بالبلدية،وفي القانون البلدية الجديد رقم:10/11[25] نجد المادة 107 التي تنص على"يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه التنموية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها،تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا،في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية.

وبالتالي فالمخطط عبارة عن وسيلة منهجية للتنمية الإقتصادية الإجتماعية والثقافية للجماعات المحلية وعامل لتحسين ظروف الحياة لأفراد المجتمع،وإدماج الإقتصاد المحلي بالإقتصاد الوطني بما أنه يكمل ويتمم البرامج المحققة في المخططات القطاعية،بالإضافة إلى مسعى تحقيق التوازن الجهوي مع إشراك المجتمعات المحلية في تسير شؤونها بنفسها.[26]

ب ــ المخطط القطاعي للتنمية:هذا المخطط ذو طابع وطني يحدد الأهداف والبرامج التنموية بصفة تعاقدية بين الدولة والولاية، حيث تدخل ضمنه كل إستثمارات الولاية

والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها،ويتم تسجيل هذا المخطط بإسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك.[27]

2 ـ البرامج المرفقة والمدعمة للإصلاحات الإقتصادية: ومنها برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، وبرنامج تنمية مناطق الجنوب، برنامج تنمية الهضاب العليا، برنامج دعم التجديد الريفي وصناديق التنمية.[28] وبالرجوع إلى قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم:03/10[29].

ثالثا:آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر واهم البدائل المستقبلية

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة و مديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية[30].

1- الآليات

لعل من أهم الآليات التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها ما يلي[31]:

أ- تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع.

ب- احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الإضرار به، إضافة إلى تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤوليته تجاه المشكلات البيئية.

ت- ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الانمائي، من اجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافه أو تدميرها.

ث- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي سليم.

ج- إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتى المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة.

ح- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي سليم.

ويمكن القول أن هناك معايير عدة لإعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة[32]لابد للجزائر أن تطبقها ولعل أهمها:

- أن تعكس شيئا أساسياً وجوهرياً لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها .
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.
- النواحي الخاصة:ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وان يتم توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وان يكون من السهل إعادة إنتاجها.
- الحساسية للزمن:بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

في هذا السياق، عملت الجزائر تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء

بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة، وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن21 .

وقد عملت الجزائر على تحقيق توافق الإطار التشريعي والتنظيمي مع حماية أهداف البيئة بكل مكوناتها فتعلقت أولويات التشريع ب[33]:

- تنفيذ القانون المتعلق بالبيئة وحمايتها لتكريس الطابع القطاعي المشترك للعمل البيئي، وتدقيق الأدوات الكفيلة بتامين ومراقبة وحراسة نوعية الأنظمة الايكولوجية.
- بالتوازي مع قانون البيئة هناك القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الاعمار، وتوزيع الأنشطة على مستوى الإقليم وكذا حماية الموارد والتنمية الاقتصادية والتطورات البشرية

2- سيناريوهات مستقبلية

يمكن رصد ثلاثة مشاهد أساسية كالتالي[34]:

أ- **المشهد الأول:فشل مسارات التنمية المستدامة**

ويعني ذلك دخول الجزائر في نفق مظلم من الأزمات المتباينة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويرجع ذلك إلى غياب العديد من مؤشرات التنمية من جهة واليات تطبيق الحكم الرشيد من جهة ثانية.

ب- **المشهد الثاني:نجاح مسارات التنمية المستدامة:**ويعني تمكن الجزائر من تذليل العقبات ومواجهة مختلف التحديات داخلية كانت أو خارجية، وفتح بوابة التنمية المستدامة بفتح ورشات الإصلاح والتحديث عن طريق الأخذ بتطبيق متطلبات واليات الحكم الراشد.

ت- **المشهد الثالث:التأرجح بين الفشل والنجاح لمسارات التنمية المستدامة:**ويعتبر هذا المشهد الأقرب إلى الواقع السياسي الجزائري الحالي على الأقل على المستويين القريب والمتوسط، وذلك انطلاقا من المؤشرات الايجابية السالفة الذكر والتي تمثل عوامل للنجاح، هذا طبعا إذ تم إثراؤها وتدعيمها أي عدم التراجع على المكتسبات التي تم تحقيقها لحد الآن.

خاتمـــــة

كشفت التحليلات الواردة في نهاية هذه الدراسة بان التنمية الوطنية المستدامة تتطلب التنمية على المستوى المحلى بشكل مستدام، فبدون تنمية محلية مستدامة لا يمكن الحديث على التنمية المستدامة على المستوى الوطني، لذلك إنتهجت الجزائر إستراتيجية وطنية من أجل التنمية المستدامة، حضت فيها التنمية المحلية بمكانة بارزة فيها، خاصة بعد التوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية، ولكن التنمية المحلية لكي تكون بشكل مستدام لا يكفي النصوص القانونية والمخططات، إنما يجب تفعيل النصوص القانونية ومنح صلاحيات واسعة للجماعات المحلية من أجل تحقيق دورها التنموي، وتوفير الموارد المالية والمادية ووجود إرادة سياسية ووجود حقيقي لما يسمى اللامركزية الإدارية بكل مقوماتها.ولتحقيق هذه الغاية على الأقل لابد من تجاوز التحديات التالية:

1- العمل على الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسسي.
2- السعي إلى تحديد إطار للحكم الاقتصادي والسياسي المتكافئ مع المجتمع.
3- تثمين وإعادة تحديد وتأكيد دور الدولة وتقوية مسار بناء دولة القانون.

الهوامـــــــــش

[1]- محمد أبو الليف، "الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر ***الطاقة العربي العاشر***، في 21-23 ديسمبر 2014، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 3.

[2]. هويدي عبد الجليل،العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة،مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، العدد 09 ديسمبر 2014،جامعة الوادي، ص 218.

[3] بن علي بلعزوز وعبد الكريم قندوز،"الحفاظ على البيئة من اجل تنمية مستدامة شاملة"، مداخلة في:الملتقى الوطني الثالث حول:***التنمية المحلية المستدامة:البعد البيئي*** ، المركز الجامعي بالمدية معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 3- 4 مارس 2008، ص3.

[4] راجع في ذلك:مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، 2002، ص59-60.

[5] يحي مسعودي، إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث-حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008،ص 9.

[6] بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فاطمة،" التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير"، مداخلة في:الملتقى الوطني الثالث حول:***التنمية المحلية المستدامة:البعد البيئي***، المركز الجامعي بالمدية معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 3- 4 مارس 2008.ص3.

[7] يحي مسعودي، مرجع سابق، ص.10

[8] بن علي بلعزوز وعبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص3.

[9] كمال رزيق وعمر محي الدين محمود ومراد جبارة،"واقع التنمية المستدامة على اثر السياسات المعاصرة في الجزائر"، مداخلة في:الملتقى الوطني الثالث حول:***التنمية المحلية المستدامة:البعد البيئي***، المركز الجامعي بالمدية معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 3- 4 مارس 2008.ص3.

[10] بومدين نورين،"دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة" مداخلة في:الملتقى الوطني الثالث حول:***التنمية المحلية المستدامة:البعد البيئي***، المركز الجامعي بالمدية معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 3- 4 مارس 2008.ص4، 5.

[11] مجلة البيئة و التنمية، "العالم في 2003 "، مجلد خاص العددان 52- 53، ص ص 22- 23.

[12] كمال رزيق وعمر محي الدين محمود ومراد جبارة، مرجع سابق، ص7.

[13] بوعمامة نصر الدين وبوعمامة علي،"استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة"، مداخلة في:الملتقى الوطني الثالث حول:***التنمية المحلية المستدامة:البعد البيئي***، المركز الجامعي بالمدية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 3- 4 مارس 2008، ص4،5.

[14] يحي مسعودي، مرجع سابق، ص89.

[15]. مختاري نسيمة، "التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو،2012- 2013، ص 151.

[16]. خديجة فطار، المرجع السابق، ص 70.

[17]. مختاري نسيمة، المرجع السابق، ص 37.

[18]. مختاري نسيمة، المرجع السابق، ص 155.

[19]. المرجع نفسه، ص 156.

[20]ـ الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مذكرة توجيهية،2001.

[21]. خديجة فطار،المرجع السابق، ص 72.

[22]ـ محمد لموسخ، "دور الجماعات المحلية في حماية البيئة"، مداخلة في:الملتقى الدولي الخامس حول"***دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية***، المنعقد يومي 03 و 04 ماي 2009 ، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد السادس، ص 153.

[23]. خديجة فطار، المرجع السابق، ص 73.

[24]. شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية:دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2010- 2011، ص 123.

[25]ـ القانون رقم:10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011،المتعلق بالبلدية،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 37 المؤرخة في3 يوليو 2011.

[26]. خديجة فطار، المرجع السابق، ص 74.

[27]. شويح بن عثمان، المرجع السابق، ص 126.

[28]. المرجع نفسه، ص 78.

[29]- ومنها المادتيين 13 و 14 اللتان تكرسان اعتماد مخطط بيئي متخصص، وذلك من خلال المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وكذا المخططات المحلية للبيئة .لمزيد من التفاصيل انظر :القانون رقم 03/10 المؤرخ في 19 يوليو 2003،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 43 المؤرخ في 20 يوليو2003.

[30] بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فاطمة،" التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير"، مداخلة في:الملتقى الوطني الثالث حول:***التنمية المحلية المستدامة:البعد البيئي***، المركز الجامعي بالمدية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 3- 4 مارس 2008، ص.5.

[31] راجع في ذلك:مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، 2002، ص62.

[32] المرجع نفسه، ص ص3.5.

[33] يحي مسعودي، مرجع سابق، ص121.

[34]عمراني كربوسة،" الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، نقلا عن موقع:
http://www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf

قائمة المصادر والمراجع:

I. المصادر:

1- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، 2002

2- القوانين والمراسيم:

أ- القانون رقم:10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011،المتعلق بالبلدية،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 37 المؤرخة في3 يوليو 2011.

ب- المادتيين 13 و 14 اللتان تكرسان إعتماد مخطط بيئي متخصص، وذلك من خلال المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وكذا المخططات المحلية للبيئة .لمزيد من التفاصيل انظر:القانون رقم 03/10 المؤرخ في 19 يوليو 2003،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 43 المؤرخ في 20 يوليو2003.

ت- الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مذكرة توجيهية،2001.

II. قائمة المراجع:

أولاً:باللغة العربية

أ-الكتب:

ب-المجلات والدوريات

1- هويدي عبد الجليل،العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة،مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، العدد 09 ديسمبر 2014،جامعة الوادي.

2- مجلة البيئة و التنمية، "العالم في 2003 "، مجلد خاص العددان 52- 53

ج-الملتقيات والندوات العلمية

1- بن علي بلعزوز وعبد الكريم قندوز،"الحفاظ على البيئة من اجل تنمية مستدامة شاملة"، مداخلة في:الملتقى الوطني الثالث حول:***التنمية المحلية المستدامة:البعد البيئي*** ، المركز الجامعي بالمدية معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 3- 4 مارس 2008.

2- بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فاطمة،" التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير"، مداخلة في:الملتقى الوطني الثالث حول:***التنمية المحلية المستدامة:البعد البيئي***، المركز الجامعي بالمدية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 3- 4 مارس 2008.

3- بومدين نورين،"دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة" مداخلة في:الملتقى الوطني الثالث حول:***التنمية المحلية المستدامة:البعد البيئي***، المركز الجامعي بالمدية معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 3- 4 مارس 2008.

4- بوعمامة نصر الدين وبوعمامة علي،"استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة"، مداخلة في:الملتقى الوطني الثالث حول:***التنمية المحلية المستدامة:البعد البيئي***، المركز الجامعي بالمدية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 3- 4 مارس 2008.

5- بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فاطمة،" التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير"، مداخلة في:الملتقى الوطني الثالث حول:***التنمية المحلية المستدامة:البعد البيئي***، المركز الجامعي بالمدية معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 3- 4 مارس 2008

6- محمد لموسخ، "دور الجماعات المحلية في حماية البيئة"، مداخلة في:الملتقى الدولي الخامس حول"***دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية***، المنعقد يومي 03 و 04 ماي 2009 ، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد السادس.

7- محمد أبو الليف، "الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر ***الطاقة العربي العاشر***، في 21-23 ديسمبر 2014، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

8- كمال رزيق وعمر محي الدين محمود ومراد جبارة،"واقع التنمية المستدامة على اثر السياسات المعاصرة في الجزائر"، مداخلة في:الملتقى الوطني الثالث حول:***التنمية المحلية المستدامة:البعد البيئي***، المركز الجامعي بالمدية معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 3- 4 مارس 2008.

د-المذكرات والرسائل الجامعية

1- يحي مسعودي، إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث- حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

2- مختاري نسيمة، "التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو،2012- 2013.

3- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية:دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2010-2011.

4- عمراني كربوسة،" الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر". نقلا عن موقع: **http://www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf**